

الاقتراض الخارجي وانعكاساته على اقتصادات الدول المدينة

أ. شادى ابراهيم شحاده *
أ.د. أحمد عبد الرحيم زردق **
د. شيماء عمر الشهاوى ***

(*) أ . شادى ابراهيم شحاده : دكتوراه في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية من كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس ، وله اهتمامات بحثية في اقتصاديات النقل واللوجستيات، التنمية الاقتصادية، اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي، التنمية المستدامة، التمويل الدولي (الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة والقروض الخارجية

Email: shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

(**) أ.د. أحمد عبد الرحيم زردق: استاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الاسبق بجامعة بنها ، وله اهتمامات بحثية في عجز الموازنة العامة للدولة - ضريبة المبيعات وتوزيع الدخل - الانفاق العام والميزان التجاري - الدراسات التجارية

Email: amanda_stud_17@yahoo.com

(***) د. شيماء عمر الشهاوى: مدرس الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس ، ولها اهتمامات بحثية في التكنولوجيا المستوردة والاقتصادات النامية، التطور التكنولوجي والاستهلاك، التطور التقني والنمو الاقتصادي

Email: Shimaashahawy1976@gmail.com

الملخص

تقوم معظم الدول بالاقتراض من الخارج، لأنها تعاني من انخفاض معدلات الإدخار المحلي، وعدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية، وبالتالي تكون الدول المُقترضة مدينة للعالم الخارجي وهو ما يُساهم في زيادة الأعباء الناشئة عن الاقتراض الخارجي لهذه الدول. لذلك يستهدف الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة إنعكاس الاقتراض الخارجي على اقتصادات الدول المدينة، ولتحقيق هذا الهدف إتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع الدراسة، وتتبع أهمية الدراسة في أن الإقتراض الخارجي يخلق العديد من المشكلات تتمثل في الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي في السنوات المقبلة، والمتمثلة في الأقساط المدفوعة والمتفق عليها في العقد للجهة الدائنة، والتي تتضمن مدفوعات الفوائد، ومدفوعات أصل القرض، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتراض الخارجي وإن كان يعمل على حل أزمات الدول في وقت معين إلا إنه يتسبب في الكثير من المشكلات والأزمات التي قد لا يُحمد عقباها، إذا ما لم تستغل الدول تلك القروض في إنتاج وتصنيع وتطوير مصادر تمويل جديدة.

الكلمات المُفتاحية: الاقتراض الخارجي، التنمية، الآثار الاقتصادية، الدول المدينة.

Abstract

Most countries borrow from abroad, because they suffer from low rates of domestic savings, and insufficient savings available to finance the investments needed for the development process, and thus the borrowing countries are indebted to the outside world, which contributes to increasing the burdens arising from external borrowing for these countries. Therefore, the researcher goal in this study to study the economic effects of external borrowing on the economies of the debtor countries, The importance of the study stems from the fact that external borrowing creates many problems represented in the burdens arising from external financing in the coming years, represented in the installments paid and agreed upon in the contract to the creditor, which includes interest payments, and principal payments, Countries at a certain time, but it causes many problems and crises that may have undesirable consequences, if countries do not use those loans in the production, manufacture and development of new sources of financing.

Keywords: External Borrowing, Development, Economic Effects, Debtor Countries.

مقدمة

تُمثل قضية الإقتراض من الخارج في ظاهرها محاولة لمساعدة الدول المدينة في التغلب على ندرة راس المال اللازم لعمليات التنمية، ومن المعلوم أن الدول المقترضة بوضعها السياسي وترتيبها الإجتماعي وتنظيمها الإداري وتبعيتها الإقتصادية، لا تستطيع أن تستغل هذه القروض بكفاءة تساعد على تسديد القروض وفوائدها من ناتج إستثمارها، ومع التوقف عن السداد وزيادة التكلفة أصبحت إقتصادات الدول المقترضة في وضع بائس من ناحية صعوبة تسديد الديون وتكلفتها ومواصلة تخصيص مزيد من الموارد للتنمية الإقتصادية.

وينجُم عن الإقتراض الخارجي مجموعة من الآثار المختلفة، فالسبب وراء اللجوء إلى الإقتراض الخارجي يرجع في الأساس إلى الإنخفاض الداخلي والمتزايد للاقتصاد الوطني وإنخفاض الصادرات وضعف المدخرات المحلية، مما إنعكس ذلك على حدوث إختلالات هيكلية بهذه الإقتصادات، فالإقتراض الخارجي يترك آثاراً إقتصادية، إجتماعية وسياسية سيئة.

وتتضح مشكلة الدراسة في أن الإقتراض الخارجي أصبح مُشكلة تؤثر على إقتصادات الدول المقترضة على المستوى الإقليمي والدولي، بشكل مباشر وغير مباشر، كما إنه يؤثر على الإستقرار الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، فالإقتراض الخارجي قد يكون أداءه تحقق رواج إقتصادي في الأجل القصير ولكنها في الأجل الطويل تؤدي إلى حدوث مشاكل في الإقتصاد القومي مما يؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل التالي:- إلى أي مدى قد يؤثر الإقتراض الخارجي على إقتصادات الدول المدينة؟

وترتكز الدراسة على فرضية اساسية مؤداها: قد يؤثر الإقتراض الخارجي سلبياً على إقتصادات الدول المقترضة بما يعمل على حدوث مشكلات اقتصادية بها. وتهدف الدراسة إلى:

- دراسة بعض النماذج الدولية الفاشلة مع الإقتراض الخارجي وبيان أهم عوامل فشل هذه الدول.
- دراسة الآثار الاقتصادية للإقتراض الخارجي على الدول المُقترضة.

وتتبع أهمية الدراسة في أن الإقتراض الخارجي يخلق العديد من المشكلات تتمثل في الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي في السنوات المقبلة، والمتمثلة في الأقساط المدفوعة والمتفق عليها في

العقد للجهة الدائنة، والتي تتضمن مدفوعات الفوائد، ومدفوعات أصل القرض. فالدولة المدينة مطالبة بتسديد التزاماتها، وهذا يجعلها تقوم بتأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وخفض معدلات الإستثمار، وذلك بسبب نقص السيولة والموارد الأجنبية، مما يؤدي في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها: التجارية، المالية والتكنولوجية.

وتعتمد منهجية الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث.

الادبيات والدراسات السابقة

تشير دراسة (Boboye & OJO 2012) والتي تناولت البحث في تأثير عبء الدين الخارجي على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا، وقد استخدم الباحثان تحليل الانحدار بالإعتماد على طريقة OLS من خلال الإعتماد على بعض المتغيرات الاقتصادية ممثلة في الدخل القومي كمتغير تابع، مدفوعات خدمة الدين والاحتياطات الخارجية ومعدل الفائدة كمتغيرات مستقلة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن عبء الدين الخارجي كان له تأثير سلبي على دخل الدولة (رأس المال الكلي للدولة النيجيرية)، وقد أدى المستوى المرتفع للقروض الخارجية النيجيرية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وزيادة تقليص العمالة وارتفاع البطالة، وإضراب صناعي مستمر، ونظام تعليمي ضعيف. مما ساهم في إضعاف الاقتصاد النيجيري.

أما دراسة (Sichula 2012) فقد بحثت هذه الدراسة في عبء الديون المتراكمة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) التابعة لمجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي (SADC) وهي (زامبيا ، موزمبيق، ملاوي، تنزانيا، ومدغشقر)، ومدى تأثير ذلك على النمو الإقتصادي ورأس المال الخاص، من خلال قياس علاقة خطية بين القروض و الناتج الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة (علاقة عكسية) بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي. فمع إنخفاض الدين الخارجي، تظهر زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. أيضاً مع تحقيق بلدان المنطقة لاستكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإنها تزيد بشكل كبير من إجمالي الناتج المحلي، ويُفترض أن ذلك يرجع إلى انخفاض التزامات خدمة الديون. كما تؤثر شروط التبادل التجاري بشكل كبير على رأس المال الخاص. فمع إنخفاض الإنفاق الرأسمالي الحكومي، يظهر زيادة في رأس المال الخاص الذي يمكن استخدامه في الاستثمار والتنمية الاقتصادية داخل هذه البلدان. فليس لخدمة الديون أي تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي أو رأس المال الخاص إلا من خلال

أشكال متغيرات الاقتصاد الكلي مثل القروض. فتراكم الديون يمثل مفارقة قد تكون موجودة ولكن تخفيف عبء الديون يلعب دوراً رئيسياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان.

ووفقاً لاطروحة (كمال، ٢٠١٣) والتي تناولت تطور المديونية الخارجية والمديونية الداخلية في ضوء السياسات الاقتصادية المتبناه في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٠)، حيث بينت الدراسة أن سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي إتبعتها مصر كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية أدت إلى زيادة الإقتراض الخارجي وبمعدلات سريعة وقد أدى ذلك إلى خلق مشاكل كبيرة في حجم السيولة الدولية لمصر، بالإضافة إلى تزايد عجز الميزان التجاري وتدهور سعر الصرف، مما إنعكس على تزايد التبعية الإقتصادية للخارج، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب الإستقرائي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم الدين العام الخارجي أدى إلى حدوث تأثير سلبي على المتغيرات الإقتصادية والممثلة في حجم الإستثمار المحلي و حجم الإحتياجات الدولية، بالإضافة إلى إضعاف القوى الإذخارية الذاتية للإقتصاد القومي وإرتفاع تكلفة الإقتراض وضعف الطاقة الإستيرادية.

وقد تناولت دراسة (الشمرى و كاظم، ٢٠١٥) دراسة هيكل الدين العام ومؤشراته، والآثار الناجمة عنه في مصر وتحليل وتقدير أثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة من (٢٠٠١ - ٢٠١١)، وقد توصلت الدراسة إلى أن النماذج المقدره في مصر بينت الأثر الايجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج بمعدلات مقبولة، مما يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي، أما اثر خدمة الدين الخارجي فكان سلبياً على الصادرات وانعكس بشكل طفيف في تراجع وضع الحساب الجاري مما أدى بدوره لانخفاض معدل الاستيراد، مع ملاحظة أن تلك الآثار لم تكن بمستوى الخطورة بسبب مجموعة عوامل أبرزها التحويلات والمساعدات الخارجية.

أما أطروحة (Fiaqbe, 2015) فقد إستهدفت هذه الدراسة تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي لعينة من ٣٩ دول من دول جنوب الصحراء بافريقيا SSA خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، وقد إستخدمت الدراسة نموذج قياسي كان معدل نمو الناتج هو المتغير التابع أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في القروض الخارجي والصادرات والاستثمارات الأجنبية والقوى العاملة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدين الخارجي يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي في SSA. علاوة على

ذلك، فإن تصنيف الدولة بناءً على مستوى دخل الفرد لا تؤثر بشكل كبير على علاقة نمو الدين الخارجي في المنطقة. ولا تدعم نتيجة التقدير المتبعة في الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي. كما تبين الدراسة أن متغيرات القوى العاملة، الاستثمار، ونمو الصادرات جميعها لها آثار إيجابية وهامة على النمو الاقتصادي.

وقد تناولت دراسة (أبو مدللة و شاهين ٢٠١٦)، تحليل أثر الديون الخارجية على النمو الإقتصادي لبعض الدول العربية المقترضة وهي (الجزائر - اليمن - مصر - الأردن - لبنان - تونس - السودان - المغرب - سوريا) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، وقد أعتمدت على جانبين من التحليل وفق النظرية الإقتصادية هما الإدخار والإستثمار من ناحية والصادرات والواردات من ناحية أخرى، وبيان طاقة الدول المقترضة على خدمة تكاليف دينها الخارجي، وقد إستخدمت الدراسة نموذج قياسي من ثلاث متغيرات فكان الناتج المحلي الإجمالي GDP يمثل المتغير التابع بجانب المتغيرات المستقلة القرض الخارجي والصادرات كمتغير خارجي وفجوته تسبب القرض الخارجي، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين القرض الخارجي والناتج المحلي دول العينة.

أما دراسة (عبد الغفار، ٢٠١٧) فقد إستهدفت الدراسة كيفية علاج تفاقم أزمة القروض الخارجية في إقتصاديات الدول النامية لتخفيف عبء هذه القروض، وكانت أحد هذه الحلول تحويل تلك القروض إلى إستثمارات أجنبية والتي يتم من خلالها اكتساب الخبرة والمهارات الجديدة لتحقيق التنمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن تحويل الدين الخارجي لأشكال متعددة، مثل تحويله إلى مشاريع حماية البيئة، ومشاريع التنمية البشرية، والتعليم، والصحة، وحماية الطفل، فهي محاولة لتخفيف الآثار الخارجية لعبء الدين الخارجي.

ووفقاً لاطروحة (Regassa, 2017) فقد تناولت هذه الدراسة آثار الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في إثيوبيا خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٦ باستخدام السلاسل الزمنية السنوية، ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة استخدمت الدراسة اختبارات مثل Augmented Dickey- Fuller (ADF)، Johansen for Integration، و Vector Error Correction Model (VECM) للتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى أن للديون الخارجية تأثير إيجابي على اقتصاد إثيوبيا على المدى الطويل مع المستوى الأمثل للدين الخارجي إلى نسبة ١٢٣ %.

ووفقاً لدراسة (محمد، ٢٠٢٠) فقد إستهدفت أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، لتحديد العوامل التي تؤثر في حجم الدين الخارجي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الكمي حيث تم إتباع الأسلوب القياسي من خلال النماذج الاقتصادية لتحديد أثر الدين الخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتزايد الدين الخارجي على كلا من النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)، الصادرات، التضخم، الاحتياطي النقدي، في مصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٩.

الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد عرض الأدبيات والدراسات السابقة يتضح أن هناك مجموعة من النتائج المتباينة لتأثير الإقتراض الخارجي على اقتصادات الدول فمعظم الدراسات أوجدت أثراً سلبية للإقتراض الخارجي، وأن عدد قليل جداً من الدراسات أوجدت أثراً ايجابية، كما إنها تركز بصفة كبيرة على نيجيريا وأثيوبيا وبعض الدول العربية، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على دراسة أهم السياسات والعوامل المتبعة في اليونان وغانا والتي أدت إلى فشل إعادة اقتصادهما إلى الحالة التي كان عليها قبل الإقتراض من صندوق النقد الدولي، كما تعبر هذه الدراسة عن إضافة جديدة للدراسات الخاصة بهذا المجال، وأن الفترة الزمنية للدراسة حديثة نسبياً مقارنة بالدراسات السابقة.

أولاً / مفهوم الإقتراض الخارجي وأشكاله

يمكن تعريف الإقتراض الخارجي على إنه الإتفاق الذي ينشأ بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية اللازمة، مع الالتزام بسددها مع الفوائد المترتبة عليها خلال فترات زمنية محددة متفق عليها في عقد القرض، (الصايغ و الزبيدي، ٢٠٠٦: ١٤٠). ووفقاً لتعريف العديد من المنظمات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية وبنك التسويات الدولية فقد عرفوا الإقتراض الخارجي على أنه الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات، (عبد الغفار، ٢٠١٧: ٤٤).

وللاقتراض الخارجي مجموعة من الصور والأشكال وفقاً للجهة المانحة للقرض، والمدة الزمنية للقرض (عشاوي، ٢٠١٨: ٧٦)، فوفقاً للجهة المانحة للقرض فقد تكون رسمية أو خاصة حيث يقصد بالاقتراض الرسمي التحركات الرسمية لرؤوس الأموال التي تعقد بين حكومات الدول

المقرضة، وحكومات الدول المقرضة أو إحدى هيئاتها العامة أو الخاصة بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية ويمكن تقسيمها إلى: (Karry, 2014: 172)

- 1- القروض الحكومية، وتكون عبارة عن قروض يتم منحها من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى، وتكون موثقة على مستوى الوزراء في الدولتين.
- 2- القروض متعددة الأطراف، ويتم منحها للحكومات من خلال منظمات دولية لديها من الثراء ما يؤهلها لإقراض دول كاملة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات التمويلية الإقليمية.

أما الإقتراض الخاص فيقصد به التحركات الخاصة لرؤوس الأموال التي يتم منحها إلى حكومات أو مؤسسات رسمية عامة أو خاصة من خلال بنوك أجنبية خاصة، ويأخذ هذا النوع من التحركات أحد الأشكال التالية: (حمية و على، ٢٠١٦: ٢١٢ - ٢١٤).

- 1- تسهيلات الموردين والقروض المصرفية، حيث تتحرك الاموال الخاصة بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال كالرغبة في زيادة الصادرات كما في حالة تسهيلات الموردين، أو زيادة الأرباح كما في حالة القروض المصرفية.
 - 2- طرح سندات في الأسواق الدولية، حيث تُطرح هذه السندات لتحقيق هدف محدد كإنشاء مشروعات خاصة (مدارس - مستشفيات - الخ...).
 - 3- الاستثمار المباشر والمحظة الاستثمارية، حيث يتضمن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية شراء الأصول المالية المختلفة (أسهم وسندات) بهدف تحقيق هدف معين من العائد دون اكتساب الحق في إدارة ورقابة المؤسسات أو الهيئات التي تصدر هذه الأصول.
- أما الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتضمن امتلاك أسهم في إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة أو يتضمن إنشاء شركات جديدة ويقوم بامتلاك كل أسهمها وإدارتها ومراقبتها وتنفيذ العمل بهذه الشركة، (عبد العظيم، ٢٠١١: ٨).
- ووفقاً للمدة الزمنية فقد تكون القروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل ويمكن تقسيمها على النحو التالي: (المدوي، ١٩٨٣: ٨-٩)، (حسن، ٢٠١٥: ١٥).

1) الفترة الزمنية قصيرة الأجل: وهي التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتتمثل في القروض التجارية التي تتضمن الحصول على سيولة مالية من البنوك، كما تشمل على الالتزامات البسيطة، لمواجهة عجز موازنات الدول المؤقت، أو لتمويل عمليات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

- (٢) الفترة الزمنية متوسطة الأجل: وهي التي تكون أكثر من سنة وأقل من سبع سنوات، وهي القروض التي تعتمد على تمويل المشروعات التنموية التي تستغرق مدة زمنية لتشغيلها.
- (٣) الفترة الزمنية طويلة الأجل: والتي تتخطى السبع سنوات وتصل في بعض الأحيان إلى أكثر من عشرين سنة، وهي القروض التي تقدمها مؤسسات متخصصة وفق شروط معينة، وعادة ما تسبقها فترات سماح لعدة سنوات.

ثانياً / الافتراض الخارجي و نماذج دولية فاشلة

تشير التجارب الدولية إلى أن أغلب الدول التي حصلت على إقتراض خارجي من صندوق النقد الدولي لم تتمكن من إعادة اقتصادها إلى الحالة التي كان عليها، حيث أنه في الغالب تعجز الدول عن تحقيق نهضة اقتصادية أو تنموية، فالقروض يؤثر على الاقتصاد الوطني لأي دولة، ويتسبب بشكل مباشر في تآكل الطبقة الوسطى، ويلقي بها في براثن الفقر، وبالتالي يتحول مواطنون هذه الدولة إلى فقراء، وفي نفس الوقت تنقسم طبقة الأغنياء، بعضها ينخفض والبعض الآخر تتضخم ثرواته بشكل كبير.

ولذلك يتناول الباحث في هذا الجزء نماذج دولية فاشلة مع الافتراض الخارجي فلم تستطع هذه الدول الاستفادة من تلك القروض لتحقيق من خلالها النمو والتنمية الاقتصادية المرجوه، ويمكن عرضها على النحو التالي:-

١- تجربة اليونان

تعتبر اليونان من الدول التي اقتترضت من مؤسسات التمويل الدولية حيث بدأت في الاقتراض عقب انضمامها لمنطقة اليورو لدفع عجلة التنمية فيها، وكانت القروض بمعدلات فائدة منخفضة، ولكن لم يكن الوضع قابلاً للاستدامة، حيث واصلت نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي الارتفاع حتى تفاقمت الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨، وقد ارتفعت ديون اليونان الخارجية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى أكثر من ٣١٧ مليار يورو وخاصة بعد ارتفاع معدل عجز الموازنة العامة اليونانية وارتفاع الدين الداخلي، (رحال و طويل: ٢٠١٨: ٢٢٥) بما جعل من إمكانية تسديد اليونان لهذه الديون أمراً في غاية الصعوبة، وقامت وكالات التصنيف الائتماني بخفض تصنيف اليونان إلى درجات متدنية في فئة الدول المهتدة بالتخلف عن سداد ديونها، مما أدى إلى ارتفاع اسعار الفائدة على الديون اليونانية. ما دفع صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، لإقراض اليونان ١١٠ مليار يورو لإنقاذها من الإفلاس. (عبد الهادي، ٢٠١٥: ٣٣).

واشترط صندوق النقد الدولي على اليونان اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية، مثل تحقيق فائض الإيرادات عن النفقات، مخصوم منها الفوائد المستحقة على الديون، رفع ضريبة على المبيعات، ورفع ضريبة على المحروقات والتبغ والمنتجات الكحولية والسيارات الفاخرة، والعقارات (عبد الهادي، ٢٠١٥: ٣٢). ما أدى إلى فشل اليونان في سداد ديونها، وتزامن ذلك مع وصول نسبة ديون الناتج المحلي إلى ١٧٥ % عام ٢٠١٥، وانخفضت معدلات الإنتاج وارتفعت معدلات بطالة لأكثر من ٢٥ % (راشد، ٢٠١٥: ١٤٢)، الأمر الذي تسبب في اضطرابات سياسية كبيرة، وبعدها اعترف المسؤولين في صندوق النقد الدولي، بأن اليونان وضعت نهاية لنظرية التقشف كوسيلة لسداد الديون، وقد أعلن صندوق النقد الدولي، أن اليونان عجزت عن سداد ديونها للصندوق، ولم تتمكن من دفع نحو ١.٥ مليار يورو كانت مستحقة عليها، لتصبح أول دولة متطورة تراكم مبالغ متأخرة ولم تعد قادرة على الاستفادة من الموارد المالية لهذه المؤسسة الدولية.

أهم السياسات المتبعة (عوامل فشل التجربة اليونانية)

تتمثل عوامل فشل التجربة اليونانية في تسديد قروض صندوق النقد الدولي في إتباع السياسات التالية: (العبيدلي، ٢٠١٥: ٨٣-٨٥)، (الزيتوني، ٢٠١٥: ١١٦-١١٨)، (نورالدين، ٢٠١٧: ١١٣)، (مراد، ٢٠١٥: ٢٠٣-٢٣٥).

- تفاقم العديد من المشكلات والتي كان على رأسها الإنفاق الحكومي المرتفع، والفساد، والبيروقراطية، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي.
- استخدام القروض لتمويل أنشطة فاسدة في القطاع العام، وتوظيف مفرط مبني على تفضيل الاصدقاء وليس الكفاءات.
- النموذج الذي تم إتباعه في اليونان النموذج الكلاسيكي لأزمة الديون، وهو في حالة التعثر الأولي للديون من قبل أى دولة، تُسارع البنوك والمؤسسات المالية لإقراض الدول، بل إن البعض منها يسعى إلى تقديم القروض للدول المتعثرة اقتصادياً، وخاصة في حالة توافر سيولة لدى العديد من البنوك الدولية حتى تتفاقم القروض، وتبدأ الدول في التباطؤ في السداد، فتقوم البنوك بالتوقف عن الاقراض، وبهذا تمارس مزيداً من الضغوط على الدول التي تكون في حاجة إلى مزيد من السيولة، للقيام بسداد أعباء القروض المفروضة عليها.
- قبل انضمام اليونان إلى منطقة اليورو، كان يتم النظر إليها على إنها دولة متوسطة الدخل وذات مخاطر ائتمانية عالية، ولكن بعد انضمام اليونان إلى منطقة اليورو بدأ المستثمرون

يشعرون بأنها لم تعد بذات المخاطر الائتمانية المرتفعة، لأن الدول الأخرى في منطقة اليورو لن تترك اليونان تمر بأى أزمة أو على الأقل ستساعدها، ولذلك عمد المستثمرون في إقراض اليونان بنفس الشروط التي من الممكن أن يقرضوا بها أى دولة ذات اقتصاد قوي، كما أن توافر الأموال الرخيصة، أو ذات التكلفة المنخفضة، ساهم في زيادة تدفق القروض على اليونان، وعندما بدأت اليونان في التعثر في سداد ديونها، لم تقم ألمانيا ولا الدول الأوروبية الأخرى بالوقوف إلى جانبها.

▪ عدم استطاعت اليونان من تعديل معدل الصرف لتخفيض قيمة عملتها حتى تقوم برفع معدلات السياحة، وزيادة الصادرات، وهذا يرجع إلى أن سياستها النقدية كانت جزءاً من دول الاتحاد الأوروبي فلم تستطيع تعديل معدل الصرف، والذي يتحدد من قبل البنك المركزي الأوروبي ECB. (عبد الله، ٢٠١٠: ٥٢).

٢- تجربة غانا

على الرغم من أن غانا من الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، بهدف إنهاء أزمة نقص إمدادات الكهرباء في البلاد. حيث وقعت السلطات الغانية خلال السنوات الماضية اتفاقيات مع المستثمرين، تفرض على الحكومة شراء إنتاج هؤلاء المستثمرين من الكهرباء حتى لو لم تكن هناك حاجة إليه، وساعدت هذه الاتفاقيات غانا في التخلص نهائياً من أزمة انقطاع الكهرباء في عام ٢٠١٦ من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الكهرباء إلى حوالي ٤٦٠٠ ميجاوات وهو ما يزيد بشدة عن احتياجات البلاد في ساعات الذروة والتي تبلغ حوالي ٢٧٠٠ ميجاوات.

إلا أن الديون المستحقة لشركات الكهرباء على الحكومة إرتفعت لتتجاوز ١.٤ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ بما يزيد عن ضعف الديون في يوليو ٢٠١٩ والتي كانت ٦٠٠ مليون دولار، بحسب غرفة منتجي وموزعي وكبار مستهلكي الطاقة المستقلين. وقد حذرت الغرفة التي تمثل الشركات العاملة في مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء من لجوء المستثمرين إلى وقف تشغيل محطاتهم بسبب تراكم الديون، ولذلك عانت غانا من مشكلات اقتصادية جعلتها تتوجه إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه ومن أهم هذه المشكلات ما يلي: (IMF, 2019)، (Ministry of Finance, 2020: 2)، (الناظر، ١٩٧٣: ٤٢).

- انخفاض مستويات معيشة المواطنين وتفشي التضخم.
- زيادة الفقر وتدهور الأوضاع المالية الغانية.

- عجز بالموازنة العامة الغانية وعجز بالحساب الجاري.
- إنهيار في قيمة العملة الغانية (السيدي)، وانخفاض أسعار المواد الأولية.
- جفاف الائتمان مع إرتفاع معدلات الفائدة وتراكم القروض المعدومة بالبنوك.
- فقدان إيرادات بقيمة ٥٨٠ مليون دولار سنويا لشركات الكهرباء الملوكة للدولة بسبب التسريب في شبكات النقل وعمليات سرقة التيار الكهربائي وعدم سداد المستخدمين لفواتير المستحقة عليهم.

وقد قدم صندوق النقد الدولي مساعدات لجمهورية غانا تقدر بنحو ١١٤ مليون دولار كدفعة أولى في إطار حزمة من المساعدات تقدر بقيمة مليار دولار، لدعم ميزان المدفوعات والتأثير على سعر الصرف وضخ سيولة نقدية لانقاذ العملة الوطنية من الانهيار، وقد انخفضت بنحو كبير قيمة العملة الغانية، مما دفع الحكومة الغانية للتقدم للحصول على قرض بقيمة ٩١٨ مليون دولار من صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧، للمساعدة في استقرار الاقتصاد الغاني (IMF, 2019)، (www.mofep.gov.gh).

وقد اتخذت الشروط الخاصة بصندوق النقد الدولي شكلاً مختلفاً مع غانا، حيث اشترط الصندوق على الدولة رفع التعريفية الجمركية عن السلع الغذائية المستوردة، وفور تلبية غانا لهذا المطلب، أغرقت المنتجات الأوروبية الأسواق الغانية، ما تسبب في حدوث مشكلات للفلاحين في غانا، الذين جاءتهم الأغذية الأوروبية بأسعار أقل من ثلث السعر المحلي، وفي الوقت نفسه لم يستطع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يفرضا على المجموعة الأوروبية تقليل الدعم لمنتجاتها الزراعية التي تصدرها للعالم الخارجي بأسعار منخفضة، كما شملت الإصلاحات عدم قيام الحكومة بزيادة التوظيف والأجور، وألغاء الإعانات للمرافق والمنتجات البترولية، وإتخاذ إجراءات صارمة ضد التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات، كما شملت مصادر الإيرادات الجديدة ضريبة على السيارات الفاخرة وزيادة الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة.

أهم السياسات المُتبعة (عوامل فشل التجربة الغانية)

تتمثل عوامل فشل التجربة الغانية في تسديد قروض صندوق النقد الدولي في إتباع السياسات

التالية: (Ofori-Atta, 2018: 56)

- تم ضخ القروض التي حصلت عليها الحكومة الغانية في الجوانب الاستهلاكية سداد (الاجور والتعويضات) ولم يتم ضخها في استثمارات أو في مشروعات تكون قادرة على التمويل ذاتياً بحيث تُدر إيرادات للدولة.
- الإنفاق الحكومي الخارج عن السيطرة لدفع رواتب الخدمة المدنية المتضخمة.
- عدم توسيع نطاق قاعدة المستثمرين محلياً لتقليل الوجود المهيمن للمستثمرين الأجانب من خلال إشراك المستثمرين المحليين بالنشاط الاقتصادي.

ثالثاً / التجربة المصرية والتعامل مع المؤسسات الدولية

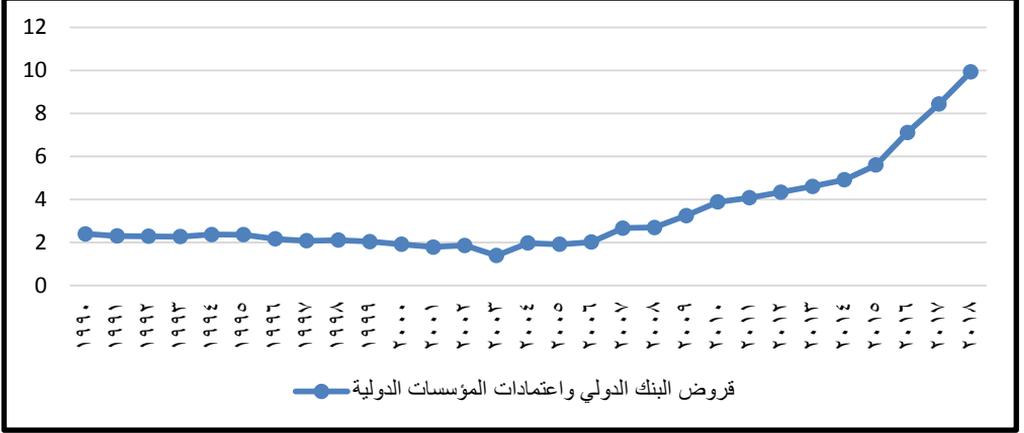
وفقاً لتركيبية القروض الخارجية المصرية وفق الدائنين يتضح أن هناك تنوع في الدائنين وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية، إلا أن ما يبينه الوضع الحالي هو وجود أنواع قد لا يكون من الممكن طرحها في خطة أو طلب تأجيل سدادها وفق ما هو مطروح الآن من بعض المؤسسات المالية العالمية، فما يمكن أن يطرح في هذه الخطة هي القروض الثنائية بأنواعها والقروض من المؤسسات الدولية وهي تمثل نسبة تصل في إجمالها إلى ٤٢ % من رصيد القرض الخارجي، (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩: ٢٣) أما الودائع وهي من الممكن التفاوض علي مد أجلها وتمثل ١٦ % من رصيد القروض الخارجية خلال ذات الفترة. أما باقي أنواع القروض وبالأخص قصير الأجل، وتسهيلات الموردين متوسطة الأجل، والسندات فسوف تحتاج إلى تعامل من نوع آخر لأنها تمثل التزام مع أطراف غير سيادية مع الأخذ في الاعتبار أن أسواق المال في الوقت الحالي لن تجذب إلى الاستثمار في أدوات دين الدول النامية، أي أنه سيتعذر إعادة تمويل السندات من خلال سندات أخرى خاصة مع إتجاهات السياسة النقدية الحالية، ويمكن بيانها على النحو التالي:-

▪ حجم الاقتراض الخارجي من البنك الدولي والمؤسسات الدولية

حيث تشير البيانات أن قروض مصر الخارجية من البنك الدولي والمؤسسات الدولية خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٨، قد إستم بالاستقرار منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٦، فلم تتجاوز قيمة ما اقترضته مصر منها ٢.٥ مليار دولار أمريكي، ثم بدأت تأخذ الاتجاه التصاعدي منذ عام ٢٠٠٧ حيث اقترضت مصر ما يقارب ٢.٦٧ مليار دولار أمريكي وتوالت القفزات حتى بلغت القروض الخارجية من المؤسسات الدولية في عام ٢٠١٨ ما قيمته ٩.٩٣ مليار دولار أمريكي، والشكل التالي يبين ذلك:-

شكل (١)

قروض مصر الخارجية من البنك الدولي للانشاء والتعمير واعتمادات المؤسسات الدولية مليار دولار أمريكي



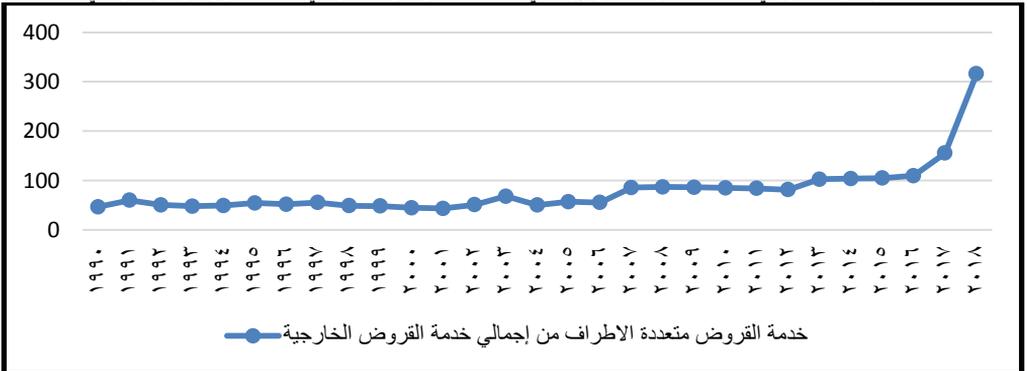
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

■ حجم خدمة الاقتراض الخارجي متعدد الاطراف من إجمالي خدمة الاقتراض الخارجي

حيث إتسمت خدمة الاقتراض الخارجي متعدد الأطراف بالاستقرار في عقد التسعينات فلم تتجاوز خدمة الاقتراض متعدد الاطراف من إجمالي خدمة الاقتراض الخارجي حاجز ٧٠ مليون دولار أمريكي، لتبدأ مع الألفية الجديدة وبالأخص في عام ٢٠٠٧ بالارتفاع لتبلغ ما قيمته ٨٥.٤٧ مليون دولار أمريكي وهي بداية الصعود لخدمة الاقتراض الخارجي متعدد الاطراف، ثم بدأت في الارتفاع خلال الاعوام التالية لتتجاوز حاجز ال ١٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، لتتحقق بعد ذلك قفزات متتالية وصولاً إلى عام ٢٠١٨ حيث بلغت خدمة القروض متعددة الاطراف ٣١٦.١٤ مليون دولار أمريكي والشكل التالي يبين ذلك:-

شكل (٢)

خدمة الاقتراض الخارجي متعدد الاطراف من إجمالي خدمة الاقتراض الخارجي مليون دولار أمريكي



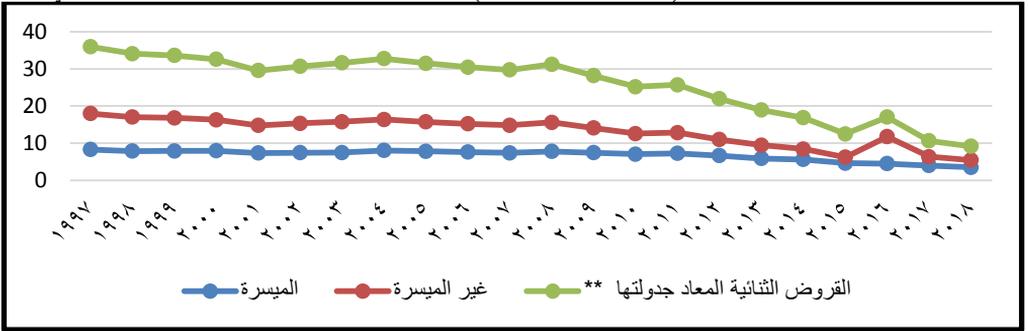
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

■ حجم الاقتراض الخارجي (القروض الثنائية) المعاد جدولتها

يلاحظ من البيانات المتوفرة عن القروض الخارجية الثنائية المعاد جدولتها (الميسرة وغير الميسرة) لمصر وفق بيانات البنك المركزي المصري أنها تأخذ الاتجاه التنازلي فمنذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٨ لم تتجاوز حاجز ١٨ مليون دولار أمريكي، كما يلاحظ أن قيمة القروض غير الميسرة أعلى من قيمة القروض الميسرة وهو ما يُشير إلى زيادة أعباء هذه القروض على الاقتصاد المصري والشكل التالي يبين ذلك:-

شكل (٣)

القروض الثنائية المعاد جدولتها (الميسرة، غير الميسرة) لمصر ١٩٩٧-٢٠١٨ مليون دولار أمريكي



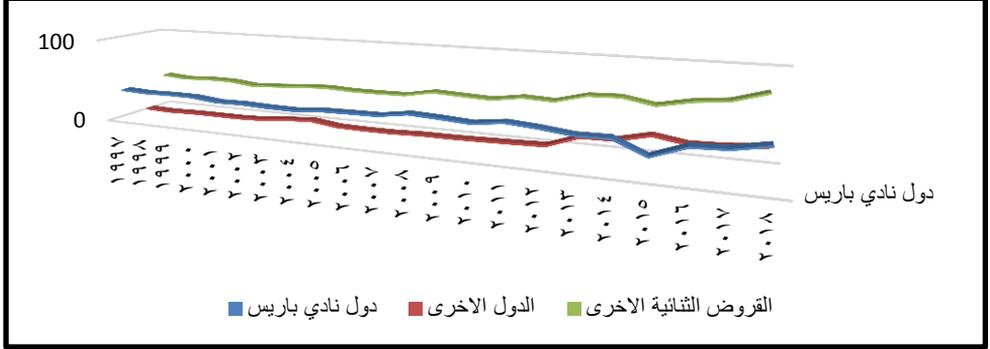
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.
ملاحظة: ** تعني وفق الاتفاق الموقع مع دول نادي باريس في ٢٥ / ٥ / ١٩٩١

ولتحديد أبعاد استخدام رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل التنمية في مصر يمكن القول أن الاقتراض الخارجي يُعد وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبخاصة في الدول التي تتسم بضعف الادخار المحلي وضعف جاذبيتها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي يتطلب من هذه الدول توجيه القروض إلى أوجه إنفاق انتاجية كي تستطيع من خلاله الدولة سداد قيمة تلك القروض وفوائدها، وذلك تجنباً للوقوع في مصيدة الديون الخارجية، حيث يقتصر دور الدولة في الاقتراض لسداد ما تم اقتراضه من ديون سابقة.

■ حجم الاقتراض الخارجي (القروض الثنائية الأخرى)

شكل (٤)

القروض الثنائية الأخرى (دول نادي باريس، الدول الأخرى) لمصر ١٩٩٧-٢٠١٨ مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن مصر تتسم بعدم كفاية الادخار المحلي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف النمو والتنمية، ويكون الاقتراض الخارجي مستداماً إذا كانت هناك إدارة جيدة للحسابات الحكومية، وأن يستخدم جزء من القروض الخارجية لتمويل النفقات الجارية كالأجور وسداد الديون، والجزء الآخر يستخدم في تمويل مشروعات استثمارية لازمة لتمويل التنمية بشرط أن تقوم الدولة، بإدارة الاقتراض الخارجي بشكل ممنهج ومدروس لتجنب الوقوع في عبء الاقتراض الخارجي المرتفع في المدى المتوسط والطويل، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية تحتوي في مضمونها على مفهوم الاستدامة للاقتراض الخارجي بحيث يكون منتجاً وقادر على تعويض نقص رأس المال والمدخرات.

رابعاً / الآثار الاقتصادية للاقتراض الخارجي على الدول المقترضة

يُساهم الاقتراض الخارجي في عمليات التنمية الاقتصادية وتنشيط الطلب الكلي بالمجتمع، بشرط أن يكون العائد من الاستثمارات والاتفاق الممول من القروض الخارجية أكبر من أعباء خدمة هذه القروض ومعدلات النمو مرتفعة، وبالتالي تستطيع الدولة المقترضة سداد مدفوعات الفوائد والاقساط دون حدوث مشاكل بالمستقبل.

ولكي يكون الاقتراض الخارجي مفيد في عمليات التنمية لأي دولة فإن ذلك يتطلب ما يلي:

- يجب أن تكون أموال القروض أموال مكتنزه.
- يجب استخدام القروض في استثمارات منتجة.
- أن يكون القرض مفيد للاقتصاد القومي ويلبي مطالب المجتمع ولا تتجاوز نسبته نسبة معينة من الدخل القومي.

أما الاقتراض الخارجي غير الانمائي فيعمل على إرهاق الاجيال القادمة بمسؤولية سداد المبالغ المقرضة وابعاء خدمتها، كما يؤثر على رفاهية الشعوب، ويؤدي إلى التدخل في السياسة الداخلية للدولة.

إن لجوء الدولة للاقتراض الخارجي يعني بحد ذاته أن النفقات العامة تزيد عن الإيرادات العامة لهذه الدولة مما يترتب عليه آثار اقتصادية متعددة، ويمكن إستعراض الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاقتراض الخارجي على النحو التالي:-

■ الأثر على التضخم

إن الاقتراض الخارجي يعمل على تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها هذه القروض على القدرة التنافسية لصادرات الدول المقرضة، إضافة إلى أن الاعباء الناشئة عن هذه القروض تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل في الغالب انخفاصاً للموارد المالية التي من الممكن توجيهها للادخار من أجل التوسع في الاستثمار، فزيادة أعباء الاقتراض الخارجي تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وإضعاف القدرة على زيادة التصدير مما يؤدي ذلك إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع، (Emara, 2012: 58). بل قد تضطر الدولة إلى تأجيل وتنفيذ مشاريع استثمارية عدة، إلى جانب خفض معدلات الاستثمار بسبب نقص السيولة ونقص الموارد الأجنبية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى مزيد من التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية.

■ الأثر على خدمة الدين

يؤدي الاقتراض الخارجي للدول المقرضة إلى ارتفاع معدل خدمة الدين لهذا الاقتراض بشكل كبير والذي يسمى مؤشر خدمة الدين بالنسبة للصادرات والذي يساوي نسبة مجموع الأقساط بالإضافة إلى مجموع الفوائد إلى مجموع صادرات الدولة المدينة، وكلما ارتفع هذا المعدل سيؤدي إلى أن تكون معظم حصيلة النقد الأجنبي المتحصل عليها من الصادرات ستوجه لتسديد الأعباء الناشئة عن الاقتراض الخارجي (الأقساط، الفوائد)، (المهدي، ١٩٨٣: ١٠٥).

■ الأثر على الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي

فالاقتراض الخارجي يعمل على تعطيل الاستثمار (العام والخاص) ومزاحمته، وهذا بدوره يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار المحلي وتدفقات كبيرة لرأس المال إلى الخارج.

كما يتوقف أثر الاقتراض الخارجي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى كفاءه إستخدام الموارد التي تم تحويلها إلى الدولة المقرضة، ومدى إستخدام قيمة القرض فيكون له أثره الإيجابي على معدل النمو إذا تم إستخدامه في مشروعات البنية التحتية والانتاجية، وعلى العكس

من ذلك إذا تم إستخدامه لاغراض الاستهلاك فيكون له الأثر السلبي على معدل النمو للنواتج المحلي الاجمالي. (المتولي و آخرون: ٢٠٢١: ١٤ - ١٦)

■ الأثر على الاستيراد والتنمية

تحتاج الدول النامية في عملية التنمية إلى السلع الرأسمالية والآلات والمعدات التي ليس لها القدرة على إنتاجها، وكذلك لبعض المواد الغذائية الأساسية التي لا تنتجها، وهذا ما يتطلب منها استيرادها من الخارج، ولكن هذا الاستيراد موجه لتسديد القروض الخارجية وبالتالي يكون له الأثر في إضعاف عملية التنمية لعدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفير الأموال اللازمة للتنمية والاستيراد، فقدرة الاقتصاد الوطني على الاستيراد تتأثر بعامل كبير وهو مبالغ خدمة القروض الخارجية التي تقلل من حصيلة الصادرات و تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي. (المهدي، ١٩٨٩: ١٩١)

■ الأثر على ميزان المدفوعات

إن آثار الاقتراض الخارجي في عملية التنمية بالدول المقترضة تتوقف على طريقة استخدام هذا الاقتراض وفعالية هذا الاستخدام، فإذا ما استخدمت هذه القروض في استيراد السلع الاستهلاكية أو في تمويل مشاريع غير إنتاجية، فسيؤدي ذلك إلى إهدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات. أما إذا استخدمت القروض الخارجية في تمويل المشاريع الإنتاجية ذات العائد السريع، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي.

كما إن الاقتراض الخارجي يعمل على انتقال العملة الأجنبية من الدولة المقترضة لتسديد مبالغ القروض وأعباؤه مما يجعل الدول المقترضة تعيش حالة سيئة بين العجز والاستدانة واستمرار العجز وتزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وفي القرن الثامن عشر كانت حركة رؤوس الأموال تزيد عن حجم الصادرات و الأقساط و الأرباح للخارج وبالتالي يحدث تحسن في ميزان المدفوعات، أما في القرن العشرين فإن تدفقات الموارد إلى البلاد المختلفة وصلت إلى درجة كبيرة في نموها، حيث أصبح ما تستنزفه من أرباح وموارد يفوق كثيراً حجم ما ينفق، و بالتالي إحداث العجز في موازين المدفوعات. (غرس الدين، ١٩٨٠: ٢٣٠ - ٢٣٣).

■ الأثر على توزيع الدخل والاستقلال الاقتصادي

يؤثر الاقتراض الخارجي على توزيع الدخل من جهة أعباء خدمة هذا الاقتراض والتي تذهب أساساً إلى أصحاب الدخول المرتفعة وهنا يتوقع عدم عدالة في التوزيع، ويظهر أثر ذلك في عدم تخصيص مبالغ الاقتراض للإفناق الجماعي (كالتعليم، الصحة، مياه الشرب والصرف الصحي).

كما يؤثر الاقتراض الخارجي على الاستقلال الاقتصادي فمعظم الدول النامية تتسم بتصدير المواد الخام والاولية وأسعار هذه الموارد تنصف بالتقلب والتذبذب وبالتالي حصيلة تصديرها غير

مستقرة، ولا يتوقف الأمر على ذلك وحسب بل إن هذه الدول تعتمد في تصديرها للموارد الأولية على سوق أو اثنين فقط، وهو ما يجعل هذه الدول مرتبطة وتابعة لأسواق الدول المتقدمة من أجل تصدير مواردها الخام أو من أجل إستيراد المستلزمات والسلع التي لا تنتجها محلياً، (الجميلي، ٢٠٠٥: ٣١١-٣١٣).

■ الأثر على الاستقرار النقدي

يُقصد بالاستقرار النقدي إستقرار مستويات الاسعار الداخلية ويُقاس مدى توافر الاستقرار النقدي في دولة ما بمعامل الاستقرار النقدي وهو عبارة عن مقابلة معدل الزيادة في وسائل الدفع (المعروض النقدي)، مع معدل الزيادة في الناتج القومي بالاسعار الثابتة (معدل النمو الحقيقي) بمعنى:

معدل التغيير في وسائل الدفع (المعروض النقدي)

= معامل الاستقرار النقدي

معدل التغيير في الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة

فإذا كانت قيمة هذا المعامل تساوي الواحد الصحيح فإن هذا يدل على أن هناك استقرار نقدي في هذه الدولة، وبالتالي إستقرار في مستويات الاسعار الداخلية بها. أما إذا زادت قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح فهذا يدل على وجود ضغط تضخمي في هذه الدولة، وفي حالة انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فهذا يدل على وجود قوى إنكماشية بالدولة، (زكي، ١٩٧٨: ٣٨٠).

وتظهر الأعباء للاقتراض الخارجي على الاستقرار النقدي في الدولة من خلال تأثير ذلك الاقتراض على ضعف قدرة الدولة على إستيراد مستلزمات الانتاج (الالات، السلع الوسيطة، الخامات) ومن ثم يؤدي إلى ضعف القدرة على الانتاج مما يساهم في قصور العرض الكلي (الانتاج) عن مواجهة الطلب الكلي (الدخل النقدي) مما يؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية.

■ الأثر على الادخار المحلي والإحتياطي النقدي الأجنبي

يؤثر الاقتراض الخارجي والتوسع فيه على المدخرات المحلية في الدول المُقترضة، ويعمل على إضعافها، وعلى العكس من ذلك يعمل على تشجيع الاستهلاك المحلي، وبالتالي لا تستطيع الدولة المُقترضة من تعبئة الادخار المحلي. كما أن أعباء الاقتراض الخارجي تؤثر على تكوين المدخرات المحلية، ويؤثر الاقتراض الخارجي أيضاً على انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي للدول المُقترضة لتسديد ديونها وأعبائها، فتسديد المديونية يعمل على إستنزاف احتياطيات الدول المُقترضة من العملات الأجنبية. (الصعيدي و عبد الواحد، ٢٠٠٥: ٣٠٧).

■ الأثر على البطالة

يؤثر الاقتراض الخارجي على معدلات البطالة في الدول المُقترضة ويعمل على زيادتها، حيث تعاني هذه الدول من البطالة بسبب القطاع العام وغلق العديد من المؤسسات العمومية، نتيجة طلب إعادة جدولة ديونها الناتجة عن الاقتراض الخارجي، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المفروضة مما يؤدي إلى تسريح الآلاف من العاملين، وهي برامج لابد من تنفيذها حتى تتم جدولة الأموال المُقترضة والحصول على قروض أخرى وفقاً لشروط الجهات المانحة، (الصائع، ٢٠١٠: ٣٨٩).

■ الأثر على الاستهلاك

حيث يتوقف أثر الاقتراض الخارجي على الاستهلاك القومي على كيفية استخدام هذا الاقتراض وطريقة تمويله:

- فإذا كان الاقتراض بغرض الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى عدم زيادة القدرة الإنتاجية للدولة مما يساهم في إرهاق الاجيال القادمة بهذه القروض مما يساهم في نقص الموارد المتاحة.
- أما إذا كان الاقتراض الخارجي بهدف إنشاء مشروعات تنمية إستثمارية أو بنية تحتية فذلك يؤدي إلى خفض الاستهلاك النهائي مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في المستقبل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل، فهذا الاقتراض يكون لتمويل نفقات استثمارية وليس لنفقات جارية، (المهدي، ١٩٨٩: ١٩٠).

رابعاً / الخلاصة والتوصيات

حاول الباحث في هذه الدراسة توضيح إنعكاس الاقتراض الخارجي للدول المُقترضة، حيث استعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم الاقتراض الخارجي وأشكاله، ونماذج بعض الدول الفاشلة مع الاقتراض الخارجي ممثلة في اليونان وغانا، ومن خلال ما تم عرضه يستنتج الباحث ما يلي:-

١. إن اللجوء للاقتراض الخارجي ليس بالضرورة أن يكون سلبياً أو إيجابياً، فهو يعتمد على كيفية تخصيص هذه الموارد المالية والنتائج المترتبة عنه.
٢. أن الاقتراض الخارجي وإن كان يعمل على حل أزمات الدول في وقت معين إلا إنه يتسبب في الكثير من المشكلات والأزمات التي قد لا يُحمد عقباها، إذا ما لم تستغل الدول تلك القروض في إنتاج وتصنيع وتطوير مصادر تمويل جديدة.

التوصيات

١. العمل على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بالدولة محلياً للوصول إلى مستويات الاستثمار والتوظيف والانتاج للحدود القصوى.
٢. العمل على الاستهلاك الرشيد للعام والخاص بهدف حماية الموارد المحلية من الضياع والتبديد وتنميتها عبر الزمن.

المراجع

المراجع العربية

١. الجميلي، سامي حميد. (٢٠٠٥)، " مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية (الواقع والآفاق)"، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ١٦، العدد، ١، العراق، ص ص: ٣٠٣ - ٣١٩.
٢. حسن، ابتسام محمد. (٢٠١٥)، " فعالية المؤسسات التمويلية الدولية في تمويل مشروعات قومية كبرى بالدول النامية: دراسة تطبيقية على مشروع مبنى الركاب رقم (٣) بمطار القاهرة الدولي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
٣. حمية، الطاهرة السيد. و علي، إيمان حسن. (٢٠١٦)، " اقتصاد التنمية"، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
٤. راشد، باسم. (٢٠١٥)، " هل تهدد الأزمة اليونانية النموذج الأوروبي؟"، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥١، العدد ٢٠٢، ص ص: ١٤٢ - ١٤٥.
٥. رحال، إيمان. طويل، حدة. (٢٠١٨)، " أزمة الديون السيادية في اليونان: قراءة في عمق الأزمة"، مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد ١، العدد ٢، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص: ٢٢١ - ٢٣٢.
٦. زكي، رمزي. (١٩٧٨)، " أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
٧. الزيتوني، الطاهر. (٢٠١٥)، "تطور أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وانعكاساتها على الصادرات البترولية للدول النفطية"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤١، العدد ١٥٢، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ص ص: ٩٩ - ١٦٧.
٨. الصائغ، محمد يونس. الزبيدي، عبد الباسط جاسم. (٢٠٠٦)، " ماهيه وصور القروض الخارجية في ظل القانون الدولي المالي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، كلية القانون، جامعة الموصل، المجلد ١٣، العدد، ٤، مايو، ص ص: ١٤٠ - ٢١٩.
٩. الصعيدي، عبد الله. و عبد الواحد، السيد عطية. (٢٠٠٥)، " المالية العامة"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
١٠. الصائغ، محمد يونس. (٢٠١٠)، " دور المنظمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٢، العدد ٤٤، ص ص: ٣٣٢ - ٤٠٠.

- ١١ عبد العظيم، حمدي. (٢٠١١)، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية العربية بالتطبيق على الدول العربية غير البترولية "، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٣، العدد ٥٠٢، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، ص ص: ٣٥ - ٥.
- ١٢ عبد الغفار، فاروق عبد الغفار. (٢٠١٧)، " الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ٢، العدد ١٧، ص ص: ٤٣ - ٥٢.
- ١٣ عبد الهادي، وائل. (٢٠١٥)، " أزمة ديون اليونان السيادية: تهدد باندلاع أزمة مالية عالمية جديدة"، مجلة الدبلوماسية، العدد ٨٢، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، ديسمبر، ص ص: ٣٠ - ٣٣.
- ١٤ عبدالله، حنان محمد. (٢٠١٠)، " أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة"، مجلة المصرفي، العدد ٥٧، بنك السودان المركزي، السودان، ص ص: ٥٢ - ٥٤.
- ١٥ العبيدلي، عمر. (٢٠١٥)، " التنمية الاقتصادية الخليجية: توصيات بناء على أزمة الدين اليونانية"، مجلة دراسات، المجلد ٢، العدد ٢، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، ص ص: ٧٧ - ٨٨.
- ١٦ غرس الدين، محمد حافظ. (١٩٨٠)، " التمويل الخارجي ومشكلة الديون الخارجية بالدول النامية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٦"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- ١٧ المتولي، احمد عزت. وأخرون (٢٠٢١)، " المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، ٨ - سبتمبر.
- ١٨ المديوي، خليل فريد. (١٩٨٣)، " قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- ١٩ مراد، شنايت. (٢٠١٥)، " دراسة تحليلية لازمة الديون السيادية باليونان"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد ٨، العدد ٣، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص: ٢٢٤ - ٢٤١.

٢٠. المهدي، عادل محمد. (١٩٨٩)، " قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية بالتطبيق على بعض قطاعات الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، مصر.
٢١. المهدي، عادل. (١٩٨٣)، " دراسة تحليلية لاثار العوامل الخارجية على ارتفاع مستوى الاسعار في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
٢٢. الناظر، جمال. (١٩٧٣)، " مشكلة الديون الخارجية للدول النامية: من دراسات البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ٦٤، العدد ٣٥٤، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، ص: ٢٥ - ٥٤.
٢٣. نور الدين، بوالكور. (٢٠١٧)، " أزمة الدين السيادي اليوناني: الأسباب، التداعيات، التداعيات والحلول"، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٨، الجامعة المستنصرية، العراق، ص: ١٠٨ - ١١٦.
٢٤. محمد، منال جابر مرسي. (٢٠٢٠)، " أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٨، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، ص: ١ - ٤٠.
٢٥. أبو مدللة، سمير. و شاهين، محمد. (٢٠١٦)، " أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية المقترضة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع والعشرين، العدد الثالث، ص: ٦٢ - ٨٣.
٢٦. كمال، مروة السيد. (٢٠١٣) "تطور المديونية الخارجية والمديونية الداخلية في ضوء السياسات الاقتصادية المتبناة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٠)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، بنها، مصر.
٢٧. البنك المركزي المصري، (٢٠١٩)، التقرير السنوي، القاهرة، مصر.

المراجع الأجنبية

28. Karry, A. (2014), “Government Spending Multipliers in Developing Countries: Evidence from Lending by Official Creditors”, **American Economic Journal: Macroeconomics**, Vol. 6, No. 4, PP: 170- 208.
29. IMF, (2019), “Ghana: IMF Program Helps Restore Luster to a Rising Star in Africa”, May, <https://www.imf.org/en/Countries/GHA/ghana-lending-case-study>
30. Ministry of Finance, (2020), “First Quarter 2020 Public Debt Statistical Bulletin”, the Treasury & Debt Management Division, **Ministry of Finance**, Accra, Ghana, PP: 1- 25.
31. Ofori-Atta, Ken. (2018). “Annual Public Debt Report”, **Ministry of Finance**, Accra, Ghana, PP: 1- 79.
32. Emara, N. (2012), “Inflation Volatility, Financial Institutions and Sovereign Debt Rating”, **Journal of Development and Economic Policies**, Vol. 14, No. 1, PP: 57- 88.
33. Regassa, E. T. (2017), “The Effect of External Debt on Economic Growth of Ethiopia”, **Master Thesis Unpublished**, Makerere University.
34. Boboye, A. L. & OJO, O. M. (2012), “Effect of External Debt on Economic Growth and Development of Nigeria”, **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 3 No. 12, June, pp: 297- 304.
35. Fiagbe, Agbemavo. (2015), “The Effect of External Debt on Economic Growth in Sub-Saharan Africa”, **Master Thesis Unpublished**, University of Ghana.
36. Sichula, Musebu. (2012), “Debt Overhang and Economic Growth in HIPC Countries: The Case of Southern African Development Community (SADC)”, **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 4, No. 10, September, PP: 82- 92.

المواقع الالكترونية

37. www.mofep.gov.gh